التقرير الصحفي اليومي

التاريخ 2016/09/08

التسلسل	الخبر	الصفحة	الصحيفة
.1	أكاديميون يدعون إلى ربط المناهج باحتياجات السوق (وقال عميد كلية العلوم الإدارية في جامعة البترا الدكتور رفيق عمر)	10	الرأي
.2	أكاديميون يدعون إلى ربط المناهج التعليمية بالاحتياجات السوقية	وكالة الأنباء الأردنية	
.3	أعضاء في "هيئة الاعتماد" يؤدون اليمين	6	الرأي
.4	"هيئة الاعتماد تنسب بعدم استحداث برامج دكتوراه	7	الرأي
.5	توصيات استراتيجية تنمية الموارد البشرية 2016-2025	10	الرأي
.6	خبراء إصلاح التعليم ضرورة للتنمية البشرية	11	الرأي
.7	تشكيلات أكاديمية في "آل البيت"	11	الرأي
.8	تحويل الهوية الجامعية في "العلوم والتكنولوجيا" لبطاقة ذكية	اقتصاد 2	الرأي
.9	"ذبحتونا": السياسات الحكومية أوصلت جامعات الجنوب لحافة الإفلاس	6 أ	الغد
.10	عطلة رسمية يوم الاقتراع في الانتخابات المقبلة	8 أ	الغد
.11	طلبة من الجامعة الألمانية الأردنية يجتازون امتحان الأوتوكاد	10 أ	الغد
.12	بحث التعاون بين جامعة العلوم والتكنولوجيا ونقابة المهندسين	10 أ	الغد
.13	أزمة التعليم .. ومؤشر الأمهات!	11 أ	الغد
.14	خطة تطوير التعليم.. حتى لا تنتهي بالأدراج *فهد الخيطان	24	الغد
.15	الأردن ثانيًا بمجال كفاءة الطاقة في الشرق الأوسط	25	الغد
.16	السماح لحملة الثانوية من سنوات سابقة والمغتربين الالتحاق بأربع جامعات والموافقة على قبول جميع طلبة "توجيهي الدورة الشتوية" في الجامعات	7	الدستور
.17	فاتورة رداءة التعليم !! حسين الرواشدة	18	الدستور
.18	الوفيات		

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

مدير العلاقات العامة والدولية

علاء الدين عربيات

إعداد رائد أبو يعقوب

أكاديميون يدعون إلى ربط المناهج باحتياجات السوق

عمان - بترا - أكد أكاديميون ضرورة ربط مخرجات التعليم بسوق العمل من خلال التركيز على اقحام ارباب العمل وحملة الشهادات المهنية في العملية التدريسية في الجامعات للتقريب بين الجانب الاكاديمي وسوق العمل.

ودعوا إلى ربط المناهج في المدارس والجامعات بالاحتياجات السوقية والعمل فورا لإعداد أدلة معايير الاعتماد وضمان الجودة للتخصصات والبرامج العلمية المبنية على أسس التعليم المهني والتقني في الجامعات واستحداث أفضل الوسائل والأساليب التطبيقية لتدريب وتأهيل طلبتها لمواكبة التطور المتسارع على المستوى الدولي من خلال التوجه الجاد نحو تغيير الإستراتيجيات التقليدية المتبعة فيها والعمل على انتهاج التوجه نحو الاقتصاد المعرفي في التعليم المهني المبرمج.

وقال نائب رئيس الجامعة الأردنية الدكتور موسى اللوزي إن تنمية الموارد البشرية تحتاج الى سياسات تنموية مخطط لها بعناية، وتحتاج الى آليات عمل جديدة تركز على العمل والاستثمار في العنصر البشري حيث يتطلب ذلك التعليم والتوجيه والتدريب، مبينا أن ما يعزز ذلك ان سياسة التدريب المستمر اصبحت من وظائف الادارات الجديدة والتي تؤكدها النظريات الادارية الجديدة.

وبين أن هذ الامر يتطلب اعادة النظر في المناهج المدرسية في الصفوف الاولى وحتى المرحلة الجامعية الأولى (البكالوريوس) بمعنى ربط هذه المناهج بالاحتياجات السوقية مع التركيز على العمل بجدية على تغيير الاتجاهات لدى الطلبة وتقبل الوضع القائم بصورة واقعية اضافة الى ذلك جودة المناهج التي تستخدم من قبل الطلبة واساليب التدريس المعتمدة سواء في الجامعات او المدارس مع ربط هذه المفاهيم بمفهوم جودة الحياة.

وأشار اللوزي إلى أن هذا المفهوم يقيس مدى التقدم في العنصر البشري وليس قياس النمو في الجوانب الكمية وعليه لا بد من اعادة النظر وربط المناهج بالاحتياجات السوقية بجودة الحياة.

وقال عميد كلية العلوم الادارية في جامعة البترا الدكتور رفيق عمر أن ربط مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل من أهم مرتكزات الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية إذ لابد من أن تزود مختلف البرامج الاكاديمية الطلبة بأحدث المعارف وتكسبهم المهارات المطلوبة في أسواق العمل المحلية والاقليمية والعالمية ليكونوا قادرين على المنافسة من ناحية والمساهمة إيجابيا في مواقع عملهم من ناحية أخرى؛ لأن الحياة العملية مليئة بالتحديات التي يتوجب عليهم مواجهتها والتغلب عليها.

وأكد مدير مركز الجودة في الجامعة الأردنية الدكتور فالح السواعير إنّ من أهم معايير ضمان الجودة في الجامعات هو كيفية ربط مخرجات البرامج الأكاديمية مع احتياجات سوق العمل، مبينا أن مركز الاعتماد وضمان الجودة في الجامعة الأردنية يقوم عند استحداث البرامج بالطلب من الكليات تحديد نتاجات التعلم المستهدفة للبرنامج من مفاهيم أساسية، ومهارات فكرية وتطبيقية، واتجاهات وسلوكيات، والتي يجب أن تعد بعد أن تقوم الكلية باستطلاع آراء أصحاب المصلحة بالبرنامج الأكاديمي، وهم؛ أرباب العمل والهيئات والنقابات ذات العلاقة بالإضافة إلى الأكاديميين والمختصين بمجال البرنامج الأكاديمي.

وأكد عميد كلية الاعمال في جامعة عمان الاهلية الدكتور عبدالناصر نور وجود فجوة كبيرة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في معظم الجامعات الحكومية والخاصة في الاردن، مبينا أن هذه الفجوة تكمن بعدم ربط مخرجات التعليم التخصصي مع ما هو مطلوب بسوق العمل.

وأشار إلى أن التشريعات التي تحكم التعليم العالي في الاردن والتخبط بها وتغييرها باستمرار يحد من تجسير الهوة بين الجانب الاكاديمي وسوق العمل، داعيا الى ضرورة الاستمرار بتحديث الخطط الدراسية الموجودة في الجامعات واقحام ارباب العمل والمهنيين وحملة الشهادات المهنية في عملية تدريس الطلبة بأعطائهم محاضرات ودورات للطلبة للموائمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل.

وقال عميد كلية السياحة في فرع الجامعة الاردنية بالعقبة إن مستقبل التنمية في الأردن مرهون بشكل رئيسي بكفاءة وفعالية التعليم المهني ،مشيرا إلى أنه قد طرأت مؤخرا تغييرات واسعة في هذا المجال،وبدأ سوق العمل، من خلال حاجاته لمهارات ومؤهلات جديدة يفرض توجهات واختصاصات مستحدثة تلبي حاجات القطاعات التنموية بأشكالها المختلفة.

اكاديميون يدعون إلى ربط المناهج التعليمية بالاحتياجات السوقية

عمان 7 أيلول (بترا)- أكد أكاديميون ضرورة ربط مخرجات التعليم بسوق العمل من خلال التركيز على اقحام ارباب العمل وحملة الشهادات المهنية في العملية التدريسية في الجامعات للتقريب بين الجانب الاكاديمي وسوق العمل.

ودعوا إلى ربط المناهج في المدارس والجامعات بالاحتياجات السوقية والعمل فورا لإعداد أدلة معايير الاعتماد وضمان الجودة للتخصصات والبرامج العلمية المبنية على أسس التعليم المهني والتقني في الجامعات واستحداث أفضل الوسائل والأساليب التطبيقية لتدريب وتأهيل طلبتها لمواكبة التطور المتسارع على المستوى الدولي من خلال التوجه الجاد نحو تغيير الإستراتيجيات التقليدية المتبعة فيها والعمل على انتهاج التوجه نحو الاقتصاد المعرفي في التعليم المهني المبرمج.

وقال نائب رئيس الجامعة الأردنية الدكتور موسى اللوزي إن تنمية الموارد البشرية تحتاج الى سياسات تنموية مخطط لها بعناية، وتحتاج الى آليات عمل جديدة تركز على العمل والاستثمار في العنصر البشري حيث يتطلب ذلك التعليم والتوجيه والتدريب، مبينا أن ما يعزز ذلك ان سياسة التدريب المستمر اصبحت من وظائف الادارات الجديدة والتي تؤكدها النظريات الادارية الجديدة.

وبين أن هذ الامر يتطلب اعادة النظر في المناهج المدرسية في الصفوف الاولى وحتى المرحلة الجامعية الأولى (البكالوريوس) بمعنى ربط هذه المناهج بالاحتياجات السوقية مع التركيز على العمل بجدية على تغيير الاتجاهات لدى الطلبة وتقبل الوضع القائم بصورة واقعية اضافة الى ذلك جودة المناهج التي تستخدم من قبل الطلبة واساليب التدريس المعتمدة سواء في الجامعات او المدارس مع ربط هذه المفاهيم بمفهوم جودة الحياة.

وأشار اللوزي إلى أن هذا المفهوم يقيس مدى التقدم في العنصر البشري وليس قياس النمو في الجوانب الكمية وعليه لا بد من اعادة النظر وربط المناهج بالاحتياجات السوقية بجودة الحياة.

وقال عميد كلية العلوم الادارية في جامعة البترا الدكتور رفيق عمر أن ربط مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل من أهم مرتكزات الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية إذ لابد من أن تزود مختلف البرامج الاكاديمية الطلبة بأحدث المعارف وتكسبهم المهارات المطلوبة في أسواق العمل المحلية والاقليمية والعالمية ليكونوا قادرين على المنافسة من ناحية والمساهمة إيجابيا في مواقع عملهم من ناحية أخرى; لأن الحياة العملية مليئة بالتحديات التي يتوجب عليهم مواجهتها والتغلب عليها.

وبين أن جامعة البترا ممثلة بكلية العلوم الادارية والمالية أدركت أهمية ذلك حين نظمت وبالاشتراك مع هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي ورشة عمل على مدى خمسة شهور لاعادة النظر في المجالات المعرفية لتخصصات الاعمال وعددها 25 وتطويرها بما يتلاءم واحتياجات سوق العمل والمستجدات العلمية وكيفية التعامل مع الازمات الاقتصادية والمالية العالمية.

وأكد مدير مركز الجودة في الجامعة الأردنية الدكتور فالح السواعير إنّ من أهم معايير ضمان الجودة في الجامعات هو كيفية ربط مخرجات البرامج الأكاديمية مع احتياجات سوق العمل، مبينا أن مركز الاعتماد وضمان الجودة في الجامعة الأردنية يقوم عند استحداث البرامج بالطلب من الكليات تحديد نتاجات التعلم المستهدفة للبرنامج من مفاهيم أساسية، ومهارات فكرية وتطبيقية، واتجاهات وسلوكيات، والتي يجب أن تعد بعد أن تقوم الكلية باستطلاع آراء أصحاب المصلحة بالبرنامج الأكاديمي، وهم: أرباب العمل والهيئات والنقابات ذات العلاقة بالإضافة إلى الأكاديميين والمختصين بمجال البرنامج الأكاديمي.

وأشار السواعير إلى أن الجامعة، ومن خلال التصنيفات العالمية، تهتم بالحصول على تقييم للسمعة التوظيفية لخريجيها والتي تتم من خلال قيام جهات التصنيف باستطلاع رأي أرباب العمل في الداخل والخارج فيما يخص خريجي أي جامعات يفضلون عند التوظيف.

وأكد عميد كلية الاعمال في جامعة عمان الاهلية الدكتور عبدالناصر نور وجود فجوة كبيرة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في معظم الجامعات الحكومية والخاصة في الاردن، مبينا أن هذه الفجوة تكمن بعدم ربط مخرجات التعليم التخصصي مع ما هو مطلوب بسوق العمل.

وأشار إلى أن التشريعات التي تحكم التعليم العالي في الاردن والتخبط بها وتغييرها باستمرار يحد من تجسير الهوة بين الجانب الاكاديمي وسوق العمل، داعيا الى ضرورة الاستمرار بتحديث الخطط الدراسية الموجودة في الجامعات واقحام ارباب العمل والمهنيين وحملة الشهادات المهنية في عملية تدريس الطلبة بأعطائهم محاضرات ودورات للطلبة للموائمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل.

وقال عميد كلية السياحة في فرع الجامعة الاردنية بالعقبة الدكتور ابراهيم بظاظو إن مستقبل التنمية في الأردن مرهون بشكل رئيسي بكفاءة وفعالية التعليم المهني ،مشيرا إلى أنه قد طرأت مؤخرا تغييرات واسعة في هذا المجال،وبدأ سوق العمل، من خلال حاجاته لمهارات ومؤهلات جديدة يفرض توجهات واختصاصات مستحدثة تلبي حاجات القطاعات التنموية بأشكالها المختلفة.

أعضاء في «هيئة الاعتماد» يؤدون اليمين

عمان - بترا - ادى كل من الدكتور زيد العنبر والدكتور زيد البشايرة وبشار الطراونة اليمين القانونية امام رئيس الوزراء الدكتور هاني الملقي صباح امس الاربعاء بمناسبة تعيينهم اعضاء في هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي.

وحضر اداء اليمين رئيس هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي الدكتور بشير الزعبي.

..والبشايرة

..والطراونة

«هيئة الاعتماد» تنسب بعدم استحداث برامج دكتوراه

عمان -بترا- نسب مجلس هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها برئاسة الدكتور بشير الزعبي لمجلس التعليم العالي بعدم استحداث تخصصات لبرنامج الدكتوراه في الجامعات الاردنية نظراً للاعداد المتزايدة للطلبة في هذه البرامج ووجود بطالة في اعداد حملة درجة الدكتوراه.

ووفقا لبيان صحافي صدر أمس فقد نسب المجلس لمجلس التعليم العالي بعدم استحداث تخصصات متكررة في الجامعات الاردنية أخرى وذلك اعتباراً من بداية الفصل الثاني للعام الدراسي الحالي ٢٠١٦/٢٠١٧.

ودعا المجلس الجامعات الى التميز في تخصصات معينة من خلال تحقيق معايير الاعتماد الخاص ومعايير ضمان الجودة حتى تكون لكل جامعة هوية تميز في بعض التخصصات.

واشترط المجلس على الجامعات التي تسعى الى رفع الطاقة الاستيعابية لاي تخصص مرور أربع سنوات على تحديد وتثبيت الطاقة الاستيعابية للتخصص وحصول الجامعة على شهادة ضمان الجودة في التخصص المعني من هيئة الاعتماد وأن يكون اداء الطلبة في امتحان الكفاءة الجامعية في التخصص المعني اعلى من درجة الاتقان وذلك في آخر دورتين متتاليتين للامتحان.

وطالب المجلس الجامعات الاردنية تزويد هيئة الاعتماد بتقرير تقييم ذاتي لكل جامعة حتى يتسنى للجان التي ستقوم بزيارة الجامعات اعتباراً من الشهر القادم للاطلاع على هذه التقارير لتقييم الاوضاع الاكاديمية والادارية والمالية للجامعات.

واجل المجلس البت في الاعتماد الخاص لتخصص (الادارة السياحية / برنامج البكالوريوس) في الجامعة الهاشمية لحين استكمال الجامعة للنواقص المتعلقة بمعايير الاعتماد الخاص للتخصص. ووافق المجلس على الاعتماد الخاص لتخصص (ادارة اللوجستيات / برنامج الماجستير) في الجامعة الالمانية الاردنية وتأجيل البت في رفع الطاقة الاستيعابية لتخصص (الصيدلية /برنامج البكالوريس) في جامعة فيلادلفيا لحين استكمال الجامعة للنواقص المتعلقة بمعايير الاعتماد الخاص للتخصص.

وقرر المجلس الموافقة على الاعتماد الخاص لتخصص (العلاج الطبيعي /برنامج البكالوريوس) في جامعة الاسراء وعلى استمرارية الاعتماد الخاص لتخصص (التصميم الداخلي / برنامج البكالوريوس) في جامعة الشرق الاوسط.

كما قرر تثبيت الطاقة الاستيعابية لتخصص (ادارة الموارد البشرية/ برنامج الماجستير) في جامعة عمان العربية وتأجيل البت في الاعتماد الخاص لتخصص (ادارة الاعمال / برنامج الدكتوراه) وتأجيل البت في استمرارية الاعتماد الخاص لتخصص (علم الحاسوب / برنامج البكالوريوس) في جامعة العلوم الاسلامية العالمية.

واجل المجلس البت في تثبيت الطاقة الاستيعابية لتخصص (الدراسات الادبية والنقدية / برنامج الدكتوراه) وعلى استمرارية الاعتماد الخاص لتخصص (التفسير وعلوم القرآن / برنامج الدكتوراه) في جامعة العلوم الاسلامية العالمية.

ووافق المجلس على الاعتماد الخاص لتخصص (ادارة الفعاليات/ برنامج البكالوريوس) في كلية عمون الجامعية التطبيقية وعلى الاعتماد الخاص لتخصص (الصيدلة/برنامج الدبلوم المتوسط) في كلية القدس /كلية المجتمع المتوسطة.

واجل البت في الاعتماد الخاص لتخصص (مختبرات الاسنان /برنامج الدبلوم المتوسط) في كلية القدس /كلية المجتمع المتوسطة لحين استكمال الكلية النواقص المتعلقة بمعايير الاعتماد الخاص للتخصص، وعلى الاعتماد الخاص لتخصص (الادارة السياحية / برنامج الدبلوم المتوسط) في كلية القدس.

واقر المجلس معايير الاعتماد الخاص لتخصص (القراءات والدراسات القرآنية / برنامج البكالوريوس) ومعايير الاعتماد الخاص لتخصصات (الهندسة المدنية والبيئة العمرانية ، هندسة الميكانيك ، الصيانة الكهروميكانيكية ، المحاسبة والادارة المالية ، صناعة الافلام الرقمية الرسوم المتحركة الرقمية ، هندسة الصوت، التصميم الجرافيكي والملتيميديا، ادارة الفنادق والمطاعم / برنامج الدبلوم المتوسط).

مركز مستقل للاختبارات يشرف على «التوجيهي»

توصيات استراتيجية تنمية الموارد البشرية ٢٠١٦ – ٢٠٢٥

عمّان-بترا- محمد الشبول

خرجت الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية ٢٠١٦ – ٢٠٢٥ بمجموعة من التوصيات من شأنها ان تترجم الرؤية الملكية في تطوير منظومة متكاملة واستراتيجية شاملة وواضحة المعالم لتنمية الموارد البشرية، تؤطر عمل القطاعات المعنية بالتعليم، وتنسجم مع مخرجات الرؤية الاقتصادية للسنوات العشر المقبلة.

عويس يتحدث للزميل الشبول (بترا)

وقال رئيس اللجنة الوطنية لتنمية الموارد البشرية، وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور وجيه عويس في مقابلة مع وكالة الأنباء الأردنية (بترا)، امس الأربعاء، إن التوصيات ترجمت الرسالة الملكية السامية، التي عبرت بوضوح عن الرؤية الثاقبة لجلالة الملك عبدالله الثاني بأهمية تنمية الموارد البشرية، من خلال بناء الإنسان الأردني بناء متكاملا ومتوازنا مزوداً بالمعارف والمهارات التي تمكنه من المشاركة الفاعلة في عملية التنمية وتؤهله للمنافسة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

وأوضح أن الاستراتيجية تضمنت ثلاثة قطاعات رئيسة، أولها قطاع التعليم العام، ويشمل المحاور التالية: محور التعليم المبكر للأطفال ومحور تطوير المناهج الدراسية ومحور امتحان شهادة الثانوية العامة (التوجيهي) ومحور تدريب المعلمين وأساليب التدريس ومحور ادماج التكنولوجيا في التعليم، ومحور المتابعة والتقييم لمشاريع تطوير التعليم العام.

وأشار عويس الى ان اللجنة أوصت فيما يتعلق بمحور التعليم المبكر بما يلي: تعديل الإطار التشريعي والمؤسسي وزيادة إمكانية الالتحاق وتحسين نوعية تنمية الطفولة المبكرة واعداد استراتيجية إعلامية لهدف الى رفع مستوى الوعي لدى أفراد المجتمع حول أهمية تنمية الطفولة المبكرة، وزيادة نسبة مشاركة أولياء الأمور في عملية التعليم من خلال تطوير اسلوب التدريس المنزلي، وتفعيل دور مجالس أولياء الأمور، إضافة إلى تبني نهج شامل لتنمية الطفولة المبكرة يقوم على تعزيز العناصر التعليمية والتربوية والنفسية والغذائية والصحية والترفيهية والرياضية لملائمة لتطفل، وتطوير البيات التمويل وتخصيص الموارد المالية لتنمية الطفولة المبكرة في موازنات المؤسسات الرسمية المعنية، وتحسين التخطيط الاستراتيجي والبحوث وإدارة المعلومات والمتابعة والتقييم ضمن مظلة الاستراتيجية الوطنية لتنمية الطفولة المبكرة.

أما عن محور تطوير المناهج الدراسية، بين عويس، ان اللجنة أوصت بتشكيل «هيئة عليا تقيه مستقلة لتطوير المناهج الدراسية، من مختصين في وزارة التربية والتعليم وخبراء آخرين من ذوي الكفاءات والخبرات التربوية والأكاديمية والعلمية، والمطعمين على تجارب الأمم المتقدمة في هذا المجال، بحيث تتم على مرحلتين المدى القريب والبعيد، ويكون للهيئة صفة تشريعية واستقلالية تمكنها من وضع سياسات محددة للمناهج ومتابعة تأليفها وتدريسها والتأكد من مطابقتها للسياسات الموضوعة.

وأشار إلى ان الهيئة تهدف إلى تنقيحا من الأفكار المتطرفة التي تشكل خطراً على المجتمع مع التأكيد على مفاهيم التسامح والتعايش والتعاون واحترام الآخر وترسيخ الانتماء الوطني والقيم الإنسانية والتركيز على المهارات اللغوية ومهارات التفكير النقدي البناء والاستنباط والاستكشاف بدلاً من أسلوب التلقين والحفظ بالإضافة إلى مواكبة المستجدات التعليمية والتربوية الحديثة وتوظيف تكنولوجيا المعلومات في العملية التعليمية.

وبين عويس ان توصيات محور امتحان شهادة الدراسة الثانوية (التوجيهي) تتطلب بإنشاء مركز وطني مستقل للاختبارات يحدث يتولى مسؤولية الإشراف على امتحان الثانوية العامة وإعداد أسئلة الامتحانات وتصحيح أوراق الإجابة وإعلان النتائج، وتحديد مسارات الثانوية العامة لتقتصر على مسارين فقط، المسار الأكاديمي، ويشمل العلوم الطبيعية، والرياضيات والعلوم الإنسانية والاجتماعية، والمسار المهني، ويشتمل على الصناعي بفرعيه الميكانيك والكهرباء، والفندقي والسياحي.

وأشار إلى تبني سياسة تحرير الطالب بين أحد المسارين المذكورين، بحق للطالب الناجح الذي يحقق نتيجة تتفق ومعايير القبول الجامعي (إكمال دراسته الجامعية أو الالتحاق بكليات المجتمع، كما يحق للطالب الذي لم يتقدم لامتحان الثانوية العامة أو الراسب في الامتحان ان يتقدم لها للتحاق بالكليات الجامعية المتوسطة التقنية على ان يحقق شروط القبول فيها للحصول على دبلوم تعليم مهني وفي هذه الحالة لا يحق له التجسير للجامعات.

وتابع عويس: اما توصيات محور تدريب المعلمين وأساليب التدريس، فأبرزها انشاء كلية مستقلة لإعداد المعلمين وتأهيلهم وتوكل إدارتها وتنفيذ برامجها إلى «أكاديمية الملكة رانيا لتدريب المعلمين»، ويكون مقرها في إحدى الجامعات الرسمية وترتبط بالشراكة مع جامعة دولية متميزة في برامجها الأكاديمية والتدريبية بحيث ينشأ لها فروع في الجامعات الأخرى مستقبلاً، بهدف عقد دورات تدريبية دورية مستمرة لتنمية مهارات الكوادر التعليمية واطلاعهم على المستجدات التربوية وأساليب التدريس الحديثة.

ونلخص توصيات المحور ذاته على إعادة النظر في آلية اختيار ديوان الخدمة المدنية للمعلمين على أدوات وطنية ودولية، وتوفير الدعم المالي وتطوير إجراءات الترشيح والاختيار والتعيين بناءً على أسس تنافسية شفافة من خلال المقابلات الشخصية والتأكد من الرغبة في المهنة، إلى جانب تحسين الظروف المعيشية للمعلمين من خلال زيادة الرواتب والحوافز والتقدم الوظيفي وإخضاع الحوافز لمؤهرات الأداء بناء على أسس تقييم عادلة ومعدلة والحرص على توفير بيئة تعليمية محفزة وآمنة.

فيما أشار عويس إلى توصيات محور إدماج التكنولوجيا في التعليم، والتي جاءت على النحو الآتي: تطوير البنية التحتية للتكنولوجيا وتعميمها بعدالة ومساواة بمدارس وزارة التربية والتعليم كافة من خلال الوصول إلى موارد تكنولوجية المعلومات وشبكة الإنترنت عالية السرعة، واستكمال ربط المدارس على شبكة الألياف الضوئية الوطني NBN لتشرف في جميع مدارس وزارة التربية والتعليم والتأمة وصول متكافئ للموارد التعليمية الالكترونية في جميع المدارس إضافة إلى تحديث وتطوير مختبرات الحاسوب المدرسية في كافة مدارس الوزارة من خلال حلول إبداعية متطورة وفعالة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ما يعزز العملية التعليمية التعلمية ويحقق النتاجات التربوية المخطوطة للجيلين الثالث والرابع لتكنولوجيا الهواتف المحمولة والأجهزة الخفية (THIN) واللوحية.

إلى جانب إنتاج وتطوير المحتوى الإلكتروني وربطه مع نسخ إلكترونية من الكتب المدرسية لتتحول إلى كتب إلكترونية تفاعلية وتشاركية من خلال خطة تنفيذية تضمن الارتقاء بالعملية التعليمية التعلمية بحيث يتم تصميم المحتوى وانتاجه ومن ثم تجريبه وتقييمه وتعديله وفق التجربة الرائدة وصولا الى نشره وتوفير كافة الأجهزة والأدوات والوسائل التعليمية اللازمة لإنجاحه. فضلاً عن تنفيذ و نشر نظام إدارة

هيئة لتأهيل المدارس وتصحيح ظروف الأقل حظاً خلال عشر سنوات

تعديل أسس القبول وإلغاء الموازي وهيكلة الرسوم الجامعية

زيادة منح أبناء المعلمين

معلومات تربوي وإداري فعال لكافة المستويات الوظيفية في وزارة التربية والتعليم لتوفير المعلومات لصانعي القرار على كافة المستويات، وتدريب جميع المعلمين ومديري المدارس والمشرفين على استخدام أدوات ووسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما يخدم العملية التعليمية وخصوصا توظيف التعلم الالكتروني وتطوير المحتوى وحوسبة المناهج.

وأما عن توصيات محور المتابعة والتقييم لمشاريع تطوير التعليم العام، بين عويس، ان الجهة الرسمية الوحيدة المسؤولة عن متابعة وتقييم نظام التعليم العام من خلال وضع إطار عام للمتابعة والتقييم بدءاً من مرحلة ما قبل المدرسة وحتى الصف الثاني عشر بحيث يرتكز على أدوات وطنية ودولية، وتوفير الدعم المالي اللازم الذي يمكنه من القيام بهذا الدور على أكمل وجه استنادا لما ورد في رؤية الأردن ٢٠٢٥

/ قطاع التعليم العام

ويقوم المركز بالتنسيق والتعاون مع المراكز والمؤسسات الأخرى ذات العلاقة للاستفادة من خبراتها في عمليات التقييم والمتابعة وفي تطوير أدوات تقييم مستوى أداء الطلبة في المراحل الدراسية والمباحث المختلفة وفي الدراسات الدولية PISA، TIMSS، PIRLS والاختبارات الدولية مثل سنوات طويلة.

إضافة إلى توسيع نطاق المشاركة في الدراسات الدولية بحيث تبدأ من الصف الرابع الأساسي، على النحو الآتي: الدراسة الدولية PIRLS – لمستوى الصف الرابع، ودراسة التوجهات الدولية في الرياضيات والعلوم (تيمس TIMSS) لمستوى الصف الرابع ودراسة بيزا لحل المشكلات PISA- PROBLEM SOLVING.

وتحظى الأولوية في التهيئة، إلى جانب تقييم أداء الطلبة، إلى المجالات الآتية: برامج إعداد المعلمين، والمناهج والكتب المدرسية، وممارسات المعلمين داخل الغرفة الصفية، والبيئة المدرسية، والتجديدات التربوية التي ترتبط بمكونات أي مشروع للتطوير التربوي بالإضافة إلى مراسات أخرى بحسب حاجة وزارة التربية والتعليم.

وأوضح عويس ان قطاع التعليم العالي تضمن عدداً من المحاور أبرزها التأهيلية، وتعديل أسس القبول في الجامعات الرسمية، وتنظيم استثناءات القبول الجامعي، وإدارة المواقع.

وأشار إلى ان اللجنة أوصت فيما يتعلق بمحور التأهيل: إعادة النظر بتشكل مجلس التعليم العالي ليضم في عضويته ٨ اعضاء اضافة إلى الرئيس، وتخفيض عدد اعضاء مجلس الامناء من ١٣ في الجامعات الرسمية و٩ في الجامعات الخاصة الى ٩ أعضاء بما فيهم الرئيس، والتأكيد على تفعيل دور مجلس الأمناء ضمن الصلاحيات الاكاديمية والمالية والادارية.

كما أوصت أن يكون تعيين رئيس الجامعة الرسمية وفقاً لنظام خاص يصدر لهذه الغاية ويحدد النظام آلية التعيين عن طريق لجنة استكشاف ولجنة اختيار ترفع تنسيبها بثلاثة مرشحين لمجلس التعليم العالي الذي ينسب بأحدهم لمجلس الوزراء حسب التفاق.

إضافة إلى وضع الأنظمة التالية: نظام مزاولة ممارسة مهنة التعليم، ونظام تحديد العلاقة بين مالكي الجامعات الخاصة وإداراتها الأكاديمية، وتنظام أداء الكيانات الأكاديمية والإدارية في مؤسسات التعليم العالي لتتضمن مساءلة رؤساء الجامعات والرقابة على أدائهم.

بينما أوصت اللجنة من خلال محور تعديل أسس القبول في الجامعات الرسمية، وفقاً لعويس، بربط عملية التعليم بمخرجات التعليم ورغبته، بحيث لا يتم الاقتصار على اعتماد امتحان شهادة الثانوية العامة كمعيار وحيد للقبول في الجامعة بحيث تأخذ الجامعات دوراً في وضع معايير اضافية تضمن المواءمة بين قدرة الطالب ورغبته والتخصص الدراسي الملائم، والذي يمكن تطبيقه إما من خلال امتحان الثانوية العامة بالإضافة إلى السنة التحضيرية، أو امتحان الثانوية العامة بالإضافة إلى معيار تضعه كل جامعة ويخرء مجلس أمنائها.

فيما نصت توصيات محور تنظيم استثناءات القبول الجامعي على زيادة منح المكرمات لأبناء القوات المسلحة والأمن العام والمخابرات العامة والدفاع المدني بنسبة ١٠

بالمئة بدلاً حتى تصبح نسبة الاستثناء كمنح ٣٠ بالمئة على ان توجه النسبة المضافة البالغة ١٠ بالمئة الى التعليم التقني.

إضافة لزيادة منح المكرمات لأبناء العاملين في وزارة التربية والتعليم بنسبة ٥ بالمئة سنوياً بحيث تصبح نسبة الاستثناء الكلية كمنح ١٠ بالمئة على أن توجه النسبة المضافة إلى الالتحاق بالتعليم التقني.

وبخصوص المدارس ذات الظروف الخاصة (الأقل حظا)، قال عويس إن اللجنة اقترحت تصحيح أوضاعها خلال فترة لا تتجاوز ١٠ سنوات بحيث يتم الارتقاء بهذه المدارس الى المستوى المطلوب خلال السنوات السبع الأولى، حتى يتم معالجة الظروف الخاصة، نهائياً.

وذلك من خلال إنشاء هيئة مستقلة خاصة باسم «هيئة تأهيل المدارس»، تشمل في كادرها تربويين واجتماعيين ومهندسين وإداريين، يعهد إليها بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم والحكام الإداريين ووائر الدولة لتنفيذ البرنامج وفق أسس موضوعية تتناول المعلم والمدرسة والبيئة المدرسية والبنية التحتية والمواصلات، ويتم تدريجياً حذف المدارس ذات الظروف الخاصة من الاستثناء عند اعادة الهيكلة.

وأشار عويس إلى ان اللجنة اقترحت ايضاً فصل «قائمة أبناء البادية الأردنية» أو ما درج على تسميته أبناء العشائر تماماً عن قائمة المدارس ذات الظروف الخاصة، بحيث تتولى لجنة خاصة تمثل وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي ومستشارية شؤون العشائر وآخرين من ذوي العلاقة وضع قواعد موضوعية ومهنية ومعدلة لقوائم أبناء البادية، بحيث يتم اختيار الطلبة من قائمة أبناء البادية الأردنية لتشمل الطلبة من مدارس البادية الشمالية والوسطى والجنوبية فقط وفق قواعد التنافس بينهم وحسب تسلسل علاماتهم. كما يتم القبول في الجامعات من خلال مجلس التعليم العالي فيما يتم شمول هذه المدارس في برنامج تصحيح أوضاع المدارس ذات الظروف الخاصة.

وتابع عويس مقترحات اللجنة بخصوص المحافظات والألوية، والتي تتمثل بأن يتم تخصيص مقاعد اضافية للتخصصص الطب وطب الأسنان في المنطقة التحضيرية للمحافظات والألوية أو ما يعادلها ابتداء من العام ٢٠١٧/ ٢٠١٨، في حين يلتزم الطلبة المستفيدون من القبول بالعمل في محافظاتهم وفق تعليمات توضع لهذه الغاية من قبل وزارة التعليم العالي.

أما فيما يتعلق بالاستثناءات الأخرى، بين عويس ان اللجنة اقترحت بأن يتم إعادة تنظيم الاستثناءات الأخرى ابتداء في كليات الطب وطب الأسنان إعتباراً من العام الدراسي ٢٠١٨/ ٢٠١٩ بحيث تتبع بقية التخصصات المهنية الأخرى لاحقاً فضلاً عن إعادة النظر في استثناءات أبناء العاملين في الجامعات الرسمية عام ٢٠٢٠.

وبين عويس فيما يتعلق بتحسين البرنامج الموازي، ان اللجنة أوصت بإلغاء البرنامج الموازي للطلبة الأردنيين تدريجياً خلال مدة ٨ سنوات اعتباراً من العام الجامعي ٢٠١٧/ ٢٠١٨ عبر أربعتين بديلتين.

وأوضح ان البديل الأول يكون من خلال تخفيض طلبة البرنامج الموازي بمعدل ٥٥٠ طالبا سنوياً وعلى مدى ثماني سنوات بمجموع ٤٤٠٠ طالب، وبشكل هذا الرقم ١٢,٥ بالمئة من الطلبة الأردنيين في البرنامج الموازي.

فيما يكمن البديل الثاني وفق عويس، بإلغاء البرنامج الموازي وإعادة هيكلة الرسوم الجامعية وتوحيدها تدريجياً اعتباراً من العام الجامعي ٢٠١٧/ ٢٠١٨ في جميع الجامعات الرسمية وفق خطة مدروسة تأخذ بالاعتبار تحديد الرسوم الموحدة بمتوسط يناسب الطلبة ويعطي فارق الابراتات الناتجة عن الغاء البرنامج ويقترب من التكلفة الفعلية لكل تخصص، وسيتم ذلك بالتوازي مع دعم صندوق الطالب لتقديم المنح والقروض لجميع الطلبة المحتاجين والمتميزين دراسياً في جميع الجامعات الرسمية.

والتمثل قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني، وفق عويس على المحاور الآتية: محور الحاكمية؛ ومحور تطوير البنية التحتية، ومحور بناء شراكة مؤسسية مع القطاع الخاص، ومحور التعليم التقني.

وأشار إلى أبرز توصيات اللجنة الخاصة بمحور الحاكمية فتتطلع والتي تمثلت بتأسيس هيئة عامة للتعليم والتدريب المهني والتقني تكون الهطلة القانونية والفنية والمرجعية لهذا القطاع وتؤسس بخانون يلغي مسارات التعليم والتدريب المهني والتقني في المؤسسات القائمة، بحيث تقوم باستكمال متطلبات مرحلة التأسيس من حيث القوانين والأنظمة والتعليمات خلال عام ٢٠١٧، وتباشر عملها الكامل مع بداية عام ٢٠١٨ وفق موازنة تضمن تطوير المؤسسات ومكوناتها المتعددة.

وتضمنت توصيات ذات المحور بحسب عويس باعتماد الإطار الوطني للمؤهلات (NQF)، ومراجعة وتعديل القوانين والتشريعات الناظمة لعمل القطاع خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، وتأسيس نظام تنظيم آداري، وتعديل قانون مجلس التشغيل والتعليم والتدريب المهني والتقني (الحالي) بحيث يصبح مجلساً للتشغيل فقط وممولاً عن رسم سياسات التشغيل، وتعديل تشريعات الخدمة المدنية بما يضمن المساواة بالرواتب والحوافز ما بين خريجي المسارين المهني والأكاديمي.

كما تضمنت ذات التوصيات إعادة تأهيل المدارس المهنية ومعاهد التدريب المهني والتجهيزات ومصادر التعليم، ليشمل جميع مناطقها بما ينسجم مع خطة الاستراتيجية، ووضع آليات لتصنيع برامج التعليم والتدريب المهني والتقني لتتطلب للتجميع (TEVET FOR ALL) موجهة نحو جميع المستويات التعليمية الناجحين وغير المستكملين من المرحلة الاساسية والثانوية وكليات المجتمع والتدريب المستمر، إضافة إلى التأسيس لنظام يسمح باستخدام المرافق التدريبية في الجامعات الرسمية والخاصة وكليات المجتمع والشركات الانتاجية والخدمية للتطبيقات العملية الميدانية لمؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني.

وبما يخص محور تطوير البنية التحتية، الذي تمدى مفهومه، بحسب عويس، البناء والتجهيزات ومصادر التعليم، ليشمل جميع مقاعد الأمان في المنة التحضيرية للمحافظات والألوية أو ما يعادلها ابتداء من العام ٢٠١٧/ ٢٠١٨، في حين يلتزم الطلبة المستفيدون من القبول بالعمل في محافظاتهم وفق تعليمات توضع لهذه الغاية من قبل وزارة التعليم العالي.

أما فيما يتعلق بالاستثناءات الأخرى، بين عويس ان اللجنة اقترحت بأن يتم إعادة تنظيم الاستثناءات الأخرى ابتداء في كليات الطب وطب الأسنان إعتباراً من العام الدراسي ٢٠١٨/ ٢٠١٩ بحيث تتبع بقية التخصصات المهنية الأخرى لاحقاً فضلاً عن إعادة النظر في استثناءات أبناء العاملين في الجامعات الرسمية عام ٢٠٢٠.

وبين عويس فيما يتعلق بتحسين البرنامج الموازي، ان اللجنة أوصت بإلغاء البرنامج الموازي للطلبة الأردنيين تدريجياً خلال مدة ٨ سنوات اعتباراً من العام الجامعي ٢٠١٧/ ٢٠١٨ عبر أربعتين بديلتين.

وأوضح ان البديل الأول يكون من خلال تخفيض طلبة البرنامج الموازي بمعدل ٥٥٠ طالبا سنوياً وعلى مدى ثماني سنوات بمجموع ٤٤٠٠ طالب، وبشكل هذا الرقم ١٢,٥ بالمئة من الطلبة الأردنيين في البرنامج الموازي.

فيما يكمن البديل الثاني وفق عويس، بإلغاء البرنامج الموازي وإعادة هيكلة الرسوم الجامعية وتوحيدها تدريجياً اعتباراً من العام الجامعي ٢٠١٧/ ٢٠١٨ في جميع الجامعات الرسمية وفق

عويس: هيئة لتنمية الموارد البشرية لمواءمة العرض والطلب في سوق العمل

إدماج الكتروني وتأهيل المدارس المهنية ووحدات إدارية للتعليم والتدريب

نظام لتعيين رئيس الجامعة

معاهد التدريب القطاعية التي تخدم كل منها قطاعا لصناعة أو الخدمات كالصناعات الخندقية والسياحية وتصنيع الملابس والمطابع والانشاءات والآلات والاعمال الخشبية والطاقة المتجددة وشبكات المياه، وتأهيل مؤسسات القطاع الخاص لتمكينها من التعامل مع القضايا التربوية والفنية الخاصة بالتعليم والتدريب، إضافة إلى القيام بدراسة لحاجات القطاع الخاص من العمالة والتخصصات والمستويات.

وأوصت اللجنة أيضاً بالتوسع في برامج التلمذة المهنية حتى يكون التدريب في مواقع العمل نهجا معتمدا، ولا يكون قاصرا فقط على مستوى العامل محدود المهارة أو الماهر، وانما على المستوى التقني والمستوى المهني، وتبادل استخدام المدربين والتجهيزات والمواد التعليمية ووسائل التعليم بين مؤسسات القطاعين العام والخاص، وتعزيز تكاملية التدريب مع التشغيل بحيث يعطى القطاع الخاص اولوية التشغيل لخريجي القطاع، واتباع نهج التدريب المستمر للعمال المدلومين في القطاع الخاص وللباحثين عن عمل وايضا لاكتساب المهيارات النوعية التي تتخللها التغيرات المتسارعة في عالم العمل.

وأضاف عويس ان اللجنة اوصت فيما يتعلق بمحور التعليم التقني بتطوير ممرات التعليم المهني والتقني لتكون متكاملة وتراكمية بدءا من مستوى محدد المهارة وصولاً إلى المستوى التقني وانتهاء بسوق العمل، والتوسع في توفير برامج التعليم التقني وتمكين القطاع الخاص من الاستثمار فيهما وتطوير برامجهما بما يلبي حاجات سوق العمل.

كما تطرقت توصيات اللجنة في المحور ذاته، إلى تطوير مدخلات التعليم التقني وعملياته من حيث التمويل والجودة والضبط والخطط الدراسية وكفاءة التدريس والتدريب والتجهيزات بجميع القطاعات بأكثر ارتباطية بالحاجات ويتمتع بالكفاءة والفاعلية.

وأشار عويس إلى ان الاستراتيجية تضمنت عدداً من المحاور ذات العلاقة، كمحور العمالة وتنظيم سوق العمل، ومحور تعليم اللاجئين السوريين، ومحور تنمية الموارد البشرية في القطاع العام، ومحور رعاية الشباب، وأخيراً محور متابعة تنفيذ الاستراتيجية.

وأوضح ان اللجنة خرجت بتوصيات لتحسين فرص تشغيل العمالة الأردنية بما يتعلق بمحور العمالة وتنظيم سوق العمل، أبرزها إنشاء هيئة لتنمية الموارد البشرية تقوم على تنسيق جهود جميع الفعاليات الوطنية التي تسعى الى مواءمة العرض والطلب في سوق العمل وتعزيز فرص تشغيل العامل الأردني وفق أهداف رؤية الأردن ٢٠٢٥ والاستراتيجية الوطنية للتشغيل ومتابعة وتقييم مراحل الانجاز.

كما أوصت اللجنة باتخاذ الإجراءات اللازمة لحصر العمالة الوافدة ومعرفة طبيعة أعمالها بدقة بهدف إحلال العمالة الأردنية مكانها، وتشجيع الاشتراك في بوابات التشغيل الإلكترونية لكطبة المرحلة الثانوية والخريجين وإعادة العمل بخدمة العلم تحت مفهوم جديد وهو (خدمة وطن) بلزم جميع الشباب بالتدريبات العملية خلال الإجازات الصيفية، وتعديل التشريعات التي تساعد على زيادة فرص عمل المرأة الأردنية، وفرص مفاهيم ريادة الأعمال وتوسيع شبكة التدريب المهني للطلاب والخريجين والعاطلين عن العمل وتعزيز الالتحاق بها.

وأوضح عويس المجالات الاستراتيجية لمعالجة التحديات التي تواجه تعليم أطفال اللاجئين السوريين، التي جاءت ضمن محور تعليم اللاجئين، وأبرزها إنشاء الأبنية المدرسية وتحسين المرافق ومصادر التعلم، وتطوير الموارد البشرية في جهاز التعليم، وتوفير بيئة مدرسية صديقة وجاذبة، وتوفير برامج تعليم خارج المدرسة.

كما نصت التوصيات أيضاً على تحسين فرص الدراسة والتدريب والعمل المنظم بعد المرحلة الثانوية، وزيادة وعي الأهالي بأهمية التعليم وتحسين الأوضاع المعيشية والثقافية للعائلة، بالإضافة إلى تعديل السياسات والأنظمة والقوانين بما يسهل التسجيل بالمدارس والانتقال بينها وتنسيق انضمام الشباب لسوق العمل واعتماد التعليم غير الرسمي للأطفال غير المؤهلين للالتحاق بالمدارس.

وأكد عويس أهمية محور تنمية الموارد البشرية في القطاع العام، باعتباره محورا اساسيا وهاما من محاور تطوير القطاع العام، لكونه يتعامل مع العنصر البشري الذي يعتبر المحرك الأساسي والرئيس في تنفيذ برامج التطوير والإصلاح في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث أن غياب توفر الموارد البشرية المتنامية من حيث الحجم والمؤهلات والمهارات مع الاحتياجات الفعلية للوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية سيؤثر بلا شك على قدرة الحكومة في القيام بالمهام الموكلة إليها بكفاءة وفاعلية وتحقيق أهدافها الاستراتيجية التي التزمت بتحقيقها.

أما عن محور متابعة تنفيذ الاستراتيجية، أوصت اللجنة، وفقاً لعويس، بوضع نظام خاص يتضمن تشكيل «هيئة عليا» لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية تضم جميع أعضاء اللجنة الوطنية لتنمية الموارد البشرية، بحيث يحدد النظام مهام الهيئة ومسؤولياتها وصلاحياتها ومهامها الصلاحيات اللازمة لكل انحراف ومتابعة والتنفيذ.

خبراء: إصلاح التعليم ضرورة للتنمية البشرية

عمان - بترا - موسى خليفات

أكد خبراء تربويون وأكاديميون اهمية التعليم للوصول الى اعلى درجات التنمية البشرية.

واعتبروا في مقابلات اجرتها معهم وكالة الانباء الاردنية (بترا)، ان اصلاح التعليم ومكوناته يشكل جزءا أساسيا في الاستراتيجية لتحويل التحديات الى فرص للتنمية والنمو، وإحداث تغييرات ايجابية في نظم التعليم والتدريب.

وقال وزير التربية والتعليم الاسبق الدكتور عزت جرادات، ان الاستراتيجية الوطنية للموارد البشرية جاءت في وقتها، ذلك ان تطوير المجتمع يتطلب وضع سياسات وطنية شمولية، معتبرا ان التعليم والجانب التربوي يعتبر ركيزة اساسية في هذه الاستراتيجية.

واضاف ان التربية، باعتبارها قضية وطنية ومجتمعية تهم المواطنين بحاضرهم ومستقبلهم، تأتي في سلم اولويات الدول المتقدمة واستراتيجيتها، وهو ما يؤكده باستمرار جلالة الملك الذي وضع التعليم في سلم الاولويات الوطنية.

واكد ان المناهج هي الاساس في التعليم، وان المنهاج هو المادة الرئيسية المعنية بقضية التعليم وجوهرها، مبينا أهمية ان تكون المناهج متطورة ونامية ومتجددة وليست جامدة وتستشرف آفاق المستقبل وتلبي الطموحات الوطنية وطموح المجتمع وابنائه.

وقال ان المناهج يجب ان تركز في محتواها على امن الوطن والمجتمع، وان تقوي من نسيج المجتمع الاردني وتعمق الانتماء الوطني لدى ابنائه، ويأخذ تطويرها بشكل اساسي نواتج البحث العلمي، مؤكدا ان الاستراتيجية الوطنية فيما يخص التعليم جاءت لتؤكد هذه الجوانب.

واشار الدكتور جرادات الى توجه وزارة التربية والتعليم في تطوير المناهج بهذا المفهوم للسنوات المقبلة ضمن منظومة تربوية تركز على جودة التعليم وتحويل المعلم والمتعلم الى الابداع في العلمية التعليمية، وتنمية روح الابتكار لديهم، وتعزيز قدرتهم التنافسية من جهة امتلاك المهارات والقدرات الاساسية ليكونوا قادرين على المنافسة على المستوى المحلي والاقليمي والعالمي.

واكد ان جانب التعليم في الاستراتيجية اساسي في عملية التنمية للوصول الى اعلى درجات التنمية البشرية التي تعنى بتوفير الخدمات الاجتماعية والقدرة على الابتكار والابداع والتنافسية والانفتاح الفكري والديمقراطي على العالم للمعلم والمتعلم.

واعتبر جرادات ان الاستراتيجية تركز على ما يسمى بالحرية الاكاديمية بشكل رئيس من ناحية حرية الطالب في التعليم والوصول الى المعرفة وحرية المعلم في اختيار التدريس الجيد، وبما يحقق التفاعل بينهما للوصول الى عملية تعليمية راقية، مثلما بين ان الاستراتيجة تدعو الى تبني واكتساب مهارة البحث العلمي بشكل معمق واساسي.

وقال ان انشاء مركز مستقبل للمناهج يعد خطوة ايجابية وعلى الطريق الصحيح اذا ما اردنا ايجاد مناهج تحفز المهارات الفكرية للطالب تجعله قادرا على مواكبة متطلبات العصر وليس متلقيا، وتعلي كذلك من شأن المعلم وتجعله منفتحا على عالم المعرفة والتقنيات.

وقال وزير التعليم العالي والبحث والعلمي الاسبق الدكتور وليد المعاني، ان اطلاق الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية، يشكل تدخلا ملكيا لإعادة القاطرة الى الطريق الصحيح، حيث تشكل الاستراتيجية خارطة طريق واضحة المعالم لكيفة تنمية الموارد البشرية عبر التعليم بكل مراحله سواء التعليم العام او التقني او الجامعي.

واكد الدكتور المعاني ان تطوير هذه الجزئيات في التعليم يجب ان يتم من خلال الابنية المدرسية الملائمة والمعلم الكفؤ والمدرب والمنهاج الذي يوائم متطلبات التدريس والعصر.

ولفت الى تراجع الاردن على مؤشرات التعليم العالمية سواء في الرياضيات والعلوم والقراءة خلال ١٥-٢٠ سنة الماضية، في وقت كشف فيه امتحان الثانوية العامة للسنوات القليلة الماضية عن مدارس لم ينجح منها احد او نجح فيها عدد قليل من الطلبة، ما يشير الى خلل في منظومتنا التعليمية يجب ان نقف عنده وان نعالجه.

واكد الدكتور المعاني ان تطوير المناهج وايجاد مركز متخصص للمناهج وانشاء كلية او مهعد لتدريب المعلمين وايجاد ابنية مدرسية تتوفر فيها البيئة التدريسية الملائمة، تشكل جميعها ركائز اساسية ومهمة لايجاد تنمية حقيقية وشاملة للموارد البشرية.

وأكد اهمية تطبيق مبدأ المساءلة والمحاسبة للكوادر التدريسية في المدارس، خصوصا الادارات المدرسية، وكذلك توفير فرص متساوية للتعليم امام الطلاب في كل انحاء المملكة من خلال توفير الحوافر للمعلمين للتوجه للعمل في المناطق النائية والبعيدة عن المدن.

وشدد الدكتور المعاني على اهمية توظيف التكنولوجيا في التعليم، حيث اصبح العالم باكمله يعتمد على التكنولوجيا، وذلك من خلال رفد المعلمين بالمهارات التكنولوجية اللازمة التي تنعكس على ادائهم واساليب تدريسهم والتوجه كذلك نحو التعليم التقني الذي اهملناه الى حد كبير.

تشكيلات أكاديمية في «آل البيت»

المفرق - حسين الشرعة

وافق مجلس أمناء جامعة آل البيت برئاسة الدكتور محمد حمدان وبناء على تنسيب رئيس الجامعة الدكتور ضياء الدين عرفة، إجراء تشكيلات أكاديمية ، حيث تم تعيين كل من الدكتور علي جمعة الروحان عميداً لكلية الشريعة، والدكتور حسين علي الزيود عميداً لكلية إدارة المال والأعمال، والدكتور محمد سعد البشتاوي قائما بأعمال عميد كلية الأميرة سلمى بنت عبد الله للتمريض.

كما قرر المجلس تجديد تعيين الدكتور ياسين احمد السعود عميدا لكلية العلوم، وتجديد تعيين الدكتور سعد عقلة بني محمد قائماً بأعمال عميد كلية الأمير الحسين بن عبد الله لتكنولوجيا المعلومات.

كما نسب مجلس الأمناء إلى مجلس التعليم العالي بالموافقة على استحداث مركز علمي في جامعة آل البيت لإدارة ونمذجة ومحاكاة الأزمات والكوارث.

واقر مجلس الأمناء تحديد الرسوم المقترحة لبرامج الدراسات العليا والدولية المنوي عقدها في مبنى ارتباط جامعة آل البيت.

تحويل الهوية الجامعية
في «العلوم والتكنولوجيا» لبطاقة ذكية

الرمثا - بسام السلمان

وقعت جامعة العلوم والتكنولوجيا، اتفاقية تعاون مع بنك القاهرة عمان، لتحويل الهوية الجامعية إلى بطاقة ذكية متعددة الاستخدامات لطلبة الجامعة وأعضاء الهيئتين التدريسية والإدارية.

وقال رئيس الجامعة الدكتور عمر الجراح بحضور المدير العام للبنك كمال البكري « ان البطاقة الذكية ستستخدم داخل الحرم الجامعي لأغراض دفع الرسوم الجامعية للطلبة، وهوية تعريفية لحاملها، بالإضافة إلى الدفع لمرافق الجامعة التي يتوفر فيها أجهزة نقاط البيع، وصرف المنح الجامعية والمياومات والرواتب من خلال شحن البطاقات «.

واشار الجراح، الى ان البطاقة الذكية تتيح عمليات تكنولوجيا الدفع الالكتروني والعمليات المالية الآمنة عبر شبكة الانترنت وذلك بإشراف «شركة ماستركارد العالمية «وسيستفيد حامل البطاقة من الخصومات والعروض التي ستوفرها شركة ماستركارد ضمن شبكة محلات معتمدة داخل الأردن وخارجه.

"ذبحتونا": السياسات الحكومية أوصلت جامعات الجنوب لحافة الإفلاس

عمان - الغد - قالت الحملة الوطنية من أجل حقوق الطلبة "ذبحتونا" ان قضية الرسوم المرتفعة لتخصصات القبول الموحد لا تزال الأهم كون الجامعات الرسمية تصبح أقرب إلى "الخاصة" في ظل هذه الرسوم المرتفعة.

وأشارت، في قراءتها الأولية لنتائج القبول الموحد، الى انه باستثناء بعض المقاعد المحدودة في بعض التخصصات، فقد فقدت معظم التخصصات قيمتها كتخصصات للقبول الموحد، "في ظل ارتفاع رسومها وانخفاض نسبة المقبولين على التنافس لحساب الموازي والدولي".

وأشارت "ذبحتونا"، في بيان موسع لها امس، الى إن الاطلاع على رسوم التخصصات المرغوبة في الجامعات الرسمية يؤكد على أن رفع الرسوم وخصخصة الجامعات أصبح واقعا يعاني منه المواطن.

ورأت أن نتائج القبول الموحد كشفت حجم المأساة التي تعانيها جامعات الجنوب، منوهة إلى أن السياسات الحكومية بالتوسع في فتح جامعات بالجنوب وفتح باب التخصصات على مصراعيه فيها، دون دراسة حقيقية لآلية ترغيب الطلبة بالالتحاق بهذه الجامعات أو حاجة هذه المناطق لهذا الكم من الجامعات والتخصصات "أدت إلى وصول جامعات الجنوب إلى حافة الإفلاس المالي والتراجع الأكاديمي".

واوضحت أن أرقام القبول الموحد أظهرت استمرار نفور الطلبة من الالتحاق بجامعات الجنوب، فقد كشفت النتائج أن ثمانية تخصصات في جامعة الحسين لم يتقدم للدراسة فيها أحد، وأن 75 ٪ من المقاعد المخصصة لها شاغرة، والحال ينطبق على جامعة الطفيلة التي لم يتعد عدد المقبولين فيها 653 طالبا، من أصل 1925 مقعدا، وأنه لا معنى لكلمة "التنافس" في قبولات هذه الجامعات، حيث أظهرت النتائج أن معظم التخصصات تم القبول بها "بمن حضر" أي أنها لم تشهد أية منافسة.

ووصفت الحملة الجامعة الأردنية/ فرع العقبة بانها "مشروع فاشل" لم يجلب سوى الديون والخسائر، حيث أظهرت نتائج القبول الموحد عدم وجود رغبة بالتسجيل فيها، وأن الحد الأدنى للقبول في كافة تخصصاتها 65 ٪، ما يعني أنها لم تشهد أي تنافس حالها.

وحول مكرمة العشائر، أوضحت الحملة ان خطوة دمج "مكرمة عشائر مدارس البادية والظروف الخاصة" في القبول الموحد، أدت إلى التخفيف من حجم التسيب والفوضى التي كانت تتسم بها في الأعوام السابقة، بيد انها اعتبرت أن هذا لم يحل دون أن تبقى التشوهات التي يحدثها هذا الاستثناء قائمة، في ظل استمرار غياب الشفافية.

وتظهر النتائج أن الفجوة كبيرة بين معدلات المقبولين على التنافس وعلى مكرمة العشائر، لافتة في هذا السياق الى الحد الأدنى للقبول للهندسة المدنية بـ"الأردنية" على التنافس 96.3 ٪، فيما تم قبول طالب على مكرمة العشائر في نفس التخصص والجامعة رغم أن معدله 81.8 ٪.

وبينت ان جامعتي العلوم والتكنولوجيا والأردنية استمرتا بتخفيض نسبة المقبولين على التنافس في التخصصات ذات الرسوم الـ"معقولة"، لتتراوح ما بين 10 ٪-25 ٪ فقط من مجموع المقبولين في هذه التخصصات، موضحة أن تخصصات كلية الشريعة استمرت في الحفاظ على المرتبة الأخيرة في الحد الأدنى لمعدلات القبول، ما يضع علامات استفهام حول جدية إخراج أئمة وواعظين على سوية عالية.

وبينت "ذبحتونا" انه لأول مرة في تاريخ "الأردنية" يكون الحد الأدنى للقبول في الهندسة المدنية أعلى من الطب (96.3 ٪ للهندسة، 96.1 ٪ للطب)، وقامت بخفض أعداد المقبولين على التنافس بتخصص الهندسة المدنية من 50 العام الماضي، الى 23 ، وذلك نتيجة الإقبال على هذا التخصص من قبل طلبة الموازي والدولي.

وأكدت أن الاستثناءات تمثل نحو 50 ٪ من المقبولين، "وهو ما يناقض ما يطرحه مجلس التعليم العالي".

وأشارت "ذبحتونا" إلى أن هذا الاستمرار في جعل "القاعدة هي الاستثناء" أدى الى خلق تشوهات كبيرة في القبول الجامعي.

عطلة رسمية يوم الاقتراع في الانتخابات المقبلة

عمان – قرر رئيس الوزراء الدكتور هاني الملقي، تعطيل دوام الوزارات والدوائر الرسمية والمؤسسات والهيئات العامة يوم الثلاثاء الموافق للعشرين من ايلول (سبتمبر) المقبل، المصادف موعدا لاجراء الانتخابات النيابية.

وجاء القرار وفق بيان أمس، لتمكين الموظفين من ممارسة حقهم الانتخابي لاختيار اعضاء مجلس النواب الثامن عشر.

وكان الملقي عمم في وقت سابق على الوزارات والدوائر الرسمية والمؤسسات والهيئات العامة، عدم منح اجازات للموظفين يومي الاحد والاثنين الموافقين 18 و 19 الشهر الحالي، السابقين ليوم اجراء الانتخابات النيابية، نظرا لاشتراك عدد كبير من موظفي القطاع العام في لجان الاقتراع والفرز، بالاضافة الى حاجة الهيئة المستقلة للانتخاب الى دعم المؤسسات والدوائر الحكومية خلال العملية الانتخابية وبما يسهم بانجاحها.-(بترا)

طلبة من الجامعة الألمانية الأردنية يجتازون امتحان الأوتوكاد

مادبا – الغد- اجتاز خمسة من طلبة الجامعة الألمانية الأردنية امتحان شهادة الاحتراف العالمية في برنامج الأوتوكاد (AutoCAD ACP 2016 exam)، ليرتفع عدد الطلبة الذين حصلوا على هذه الشهادة خلال العام الأكاديمي 2016/2015 إلى أكثر من خمسين طالبا وطالبة، وذلك في اطار جهود الجامعة الألمانية الأردنية مع الشركات العالمية لرفع مستوى الطلبة وربط مخرجات التعليم بسوق العمل.

وقامت شركة أوتوديسك (Autodesk) العالمية المنتجة للبرنامج بإدراج المهندس أحمد حماد، والمهندس نذير المطيريين من كلية العلوم التقنية التطبيقية كمدرسين معتمدين لبرنامج الأوتوكاد،حيث عمل المهندسان على تطوير المساق الأكاديمي للرسم الهندسي باستخدام الحاسوب من خلال أتمتة الامتحانات الخاصة به بشكل يحاكي الامتحانات العالمية لبرنامج الأوتوكاد.

وقدمت شركة (OMNIPLAN) الممثلة لشركة أوتوديسك في الأردن مجموعة من المنح للطلبة المتفوقين للتقدم لهذا الامتحان، وتم إدراج أسماء الطلبة الذين اجتازوا الامتحان العالمي في قاعدة البيانات الخاصة بشركة أوتوديسك.

وقال المهندس حماد إن الحصول على هذه الشهادة يزيد من تنافسية طلبة الجامعة في الحصول على فرص للتدريب العملي في ألمانيا، وعلى فرص العمل بعد التخرج، حيث أصبحت هذه الشهادة شرطا للتوظيف في العديد من الشركات الهندسية داخل الأردن وخارجه.

.11

بحث التعاون بين جامعة العلوم والتكنولوجيا ونقابة المهندسين

الرمثا – الغد - التقى رئيس جامعة العلوم والتكنولوجيا الدكتور عمر الجراح أمس بنقيب المهندسين الاردنيين المهندس ماجد الطباع، حيث جرى بحث أوجه التعاون بين الجامعة والنقابة وسبل الارتقاء بالتعليم الهندسي.

وعرض الدكتور الجراح البرامج والخطط المعتمدة في كلية الهندسة، مبيناً ان ستة أقسام في كلية الهندسة بجامعة العلوم والتكنولوجيا حصلت على الاعتماد العالمي من قبل مجلس الاعتماد للهندسة والتكنولوجيا الأميركي (ABET) حتى العام 2022، والذي يعتبر ثمرة تصميم وجهد كبيرين من الأقسام المذكورة نتيجة اتباع خطة استراتيجية فعالة مكنت الجامعة من أن تكون من أولى الجامعات الأردنية في هذا السياق.

وأكد المهندس الطباع تعزيز آفاق التعاون بين النقابة والجامعة من خلال تزويد الجامعة بتقارير دورية عن حاجة السوقين المحلي والعربي من الكوادر الهندسية، وعمل دراسات مشتركة بين الجانبين لتشخيص الواقع الهندسي في الأردن، وأبدى المهندس الطباع استعداد النقابة لتعزيز التعاون بين النقابة والجامعة لوضع حلول للتحديات التي تواجه القطاع الهندسي في الأردن.

وبين رئيس مجلس النقابة في إربد المهندس عمر مناصرة تزايد اعداد خريجي فرع اربد وشح مواقع التدريب، داعيا الى دراسة حاجة السوق من التخصصات الهندسية.

أزمة التعليم.. ومؤشر الأمهات!

ماجد توبة
majed.toba@alghad.jo

عدم الاهتمام بتأهيل المعلمين والتخلف الذي تعانيه المناهج والكتب المدرسية، واعتماد العملية التعليمية على التلقين والحفظ، كلها أسباب لتعمق الأزمة التي يعانيها التعليم اليوم

في سياق الحدل الواسع حول أزمة التعليم وتراجعه في الأردن، وبعيدا عن تعقيدات وتشعبات الآراء والنظريات المختصة في تطوير التعليم والاشتباك مع أزمة تراجعه، يلخص أحدهم القضية بكلمات بسيطة. قد تكون أفضل تعبير عن القضية، عندما قال إن "التعليم المدرسي سيكون قد تطور عندما تنتفي الحاجة لأن تمارس الأم، وربما الأب والإخوة الكبار أحيانا، دور المعلمة لأطفالها في البيت".

قد تبدو الفكرة السابقة تسطيحية لوصف المشكلة، لكنني أعتقد أنها تعبر حقا عن واقع الحال، وأفضل وصف للأزمة، حيث تحولت الأمهات وارباب الأسر إلى معلمين ومدرسين لأبنائهم الطلبة في المنازل، بعد عودتهم من المدارس، حتى لو كانت خاصة يدفعون عليها "دم قلوبهم". هذه الظاهرة، التي يمكن تلمسها بوضوح بالمجتمع، ويتحدث عنها الناس كأمر مسلم به، أزعم أنها ظاهرة لم تنشأ لدينا إلا في العقدين الماضيين، وهي ذات الفترة التي باتت معلوما أنها محل الجدل والدراسات التي تتحدث عن أزمة تراجع التعليم المدرسي، ولاحقا العالي.

الظاهرة التي نتحدث عنها، ويتحدث عنها أغلب الناس في مجالسهم هي اضطرار الأم أساسا، تحديدا في الطبقات الوسطى أو ما تبقى منها! والأب والأخوة الكبار أحيانا، إلى تخصيص عدة ساعات يوميا للأبناء لتدريسهم ومراجعة الدروس التي تلقوها بالمدارس، وفي أغلب المسابقات والمواد. وهي عادة يومية للأمهات الأردنيات لا تستثني حتى الأمهات اللاتي يذهب أبناؤهن إلى مدارس خاصة، تتقاضى رسوما تفوق رسوم الجامعات.

مع ذلك، تأتي النتائج، المتكشفة خلال العامين الماضيين عبر بعض الدراسات والتقارير الرسمية، صادمة ومرعبة، خاصة تلك التي تقول إن مائة ألف طالب في الصفوف الثلاثة الأولى لا يتقنون القراءة أو الكتابة ولا مهارات الحساب!

كما نصل إلى مرحلة أنّ أقل من طالب واحد من أصل اربعة طلبة لا يتجاوزون المرحلة الثانوية بنجاح! كما كشفت جلالة الملكة رانيا العبدالله في تشخيصها المهم والعميق خلال كلمة جلالتها في حفل إطلاق الاستراتيجية الوطنية للموارد البشرية الاثنين الماضي، والتي لم تجامل فيها بكشف الأوضاع المتردية التي وصلها التعليم، وتقديم تشخيص دقيق للأزمة وما تجره من آثار كارثية على المجتمع والدولة، وضرب أساسات التنمية الشاملة.

عدم الاهتمام بتأهيل المعلمين وتراجع وتردي النوعية بين خريجي الجامعات، والتخلف الذي تعانيه المناهج والكتب المدرسية، واعتماد العملية التعليمية على التلقين والحفظ، بعيدا عن تنمية ملكات التفكير والتحليل وعن تنمية شخصية الطالب فكريا واجتماعيا، كلها وغيرها أسباب لتعمق الأزمة التي يعانيها التعليم اليوم. وهي أسباب وعوامل أشبعت شرحا وتفصيلا من مختصين وخبراء تربويين، لكنها لم تجد أذنا صاغية من قبل مسؤولين وحكومات، ممن استمرأوا في العقدين الأخيرين القهر من تحمل المسؤوليات. وطغت لديهم حسابات السياسة على حسابات الرؤية الوطنية الشاملة.

فيما كان الحل والمهرب لأغلب المقتدرين، وحتى غير المقتدرين، من أفراد المجتمع هو اللجوء للمدارس الخاصة والأجنبية، رغم ارتفاع كلف الدراسة التي تتحملها الأسر، ومعاناة توفيرها، على حساب حاجات أساسية أخرى، لكن المشكلة والمأساة أن العطب والتراجع وتردي النظام التربوي والتعليمي لم يوفر أيضا التعليم الخاص، في أغلبه. فهو، كما في التعليم العام والمدارس الحكومية، يستخدم، وإن بدرجات أقل ربما، ذات المدخلات الأساسية للعملية التعليمية، ونقصد بها المعلم والمنهاج والكتاب المدرسي، وآلية التدريس التلقينية ذاتها.

لكل ذلك، تحولت بيوت الطلبة الى مدارس إجبارية بعد عودة الأبناء من مدارسهم، وتحملت الأمهات عبء ساعات من التدريس والمراجعة مع أبنائهن يوميا، ليتمكن الطالب من هضم وتعويض ما عجز عن القيام به النظام المدرسي، الحكومي والخاص! لذلك، أغامر بالقول إن تراجع ظاهرة الام كمدرسة أساسية لأبنائها، سيعد مؤشرا عمليا ومباشرا للعامة ليحكموا أن التعليم والتدريس قد تطور وعولجت اختلالاته.

@majedtobeh

فهد الخيطان

خطة تطوير التعليم.. حتى لا تنتهي بالأدراج

لم تماطل الحكومة أو تتردد في التعامل مع مخرجات الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية، فقد تبناها مجلس الوزراء في أول جلسة تلت إعلانها رسميا، وشكل لجنة وزارية عليا برئاسة رئيس الوزراء، لمتابعة تنفيذ ما ورد فيها. كما قرر وضع خطة تنفيذية للسنوات المقبلة، وتخصيص الموارد المالية اللازمة لها.

هذه كلها خطوات مهمة وضرورية لكي تتحول الاستراتيجية إلى فعل ملموس في قطاع التعليم. لكنها ليست كافية، وينبغي أن تتحول الاستراتيجية إلى مشروع وطني، تتحمل كل القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة دورها في تطبيقه.

لا نريدها خطة معزولة عن المجتمع، ومحصورة في دوائر صنع القرار، وبالتالي يسهل الهجوم عليها وتشويهها من أصحاب الأجندات الخاصة.

لقد تعرضت خطط واستراتيجيات وطنية لهذا المصير بسبب سوء الإدارة، والافتقار إلى تصور يجعل منها قضية وطنية تهم كل مواطن.

خطة تنمية الموارد البشرية وتطوير التعليم هي، من وجهة نظري، أهم خطة إصلاحية للدولة، والرهان على نجاحها أولى من خطط الإصلاح في المجالات الاقتصادية والسياسية؛ فمن دون تعليم يواكب العصر، لا يمكن تحقيق أي تقدم في ميادين الإصلاح الأخرى.

ولهذا، تحتاج الحكومة، ومعها جميع مؤسسات الدولة، والقطاع الخاص المعني قبل غيره بهذا الموضوع، إلى تنظيم حملة وطنية واسعة لشرح مضامين الخطة للمعلمين وطلبة المدارس والأهالي، وحشد وسائل الإعلام لعرض تفاصيلها. كما ينبغي العمل على تشكيل فريق من المختصين في المجال التربوي، لتنظيم محاضرات وندوات في المدارس والجامعات لشرح أهداف الخطة. ويكون لأعضاء اللجنة الملكية التي عملت على إعداد الاستراتيجية دور مباشر في هذا الميدان.

أسوأ ما يمكن أن يحدث لهذه الاستراتيجية هو أن تتحول إلى مجرد عملية تنفيذية بلا غطاء اجتماعي ووطني. هناك المئات من المتحمسين لإصلاح التعليم في الأردن، لا بد من جذبهم للانخراط في عملية التعبئة الوطنية دعما للخطة. وهناك معارضة للخطة من طرف أوساط تجهل مضامينها، وتتعرض لعملية خداع من أصحاب الأجندات. يجب الحوار مع هؤلاء، وعرض الخطة على حقيقتها، ليدرك الجميع ما تعنيه لمستقبل أجيالنا.

المملكة على أبواب انتخابات نيابية، وبعد أيام سيكون لدينا مجلس نواب منتخب. ولا شك أن الاستراتيجية ستكون على جدول مناقشاته. من الآن ينبغي تزويد جميع المرشحين بنسخ من الاستراتيجية، مرفق معها ملخص يعرض خطوطها الرئيسة، وأهدافها المرحلية. وهناك العشرات من المرشحين الذين يبدون اهتماما بموضوع تطوير التعليم، وقد يجد هؤلاء أن من المناسب تناول الخطة خلال اجتماعاتهم الانتخابية ومناقشة الجمهور بمضامينها.

تبني الخطة رسميا، ومن ثم إدارة ظهورنا، يعني تركها نهباً للإشاعات وحملات التشويه، واغتيالها شعبيا قبل أن ترى النور، فنصل لمرحلة لا نجد معها مسؤولا واحدا يتجرأ على الدفاع عنها.

لا أبالغ في هذا القول؛ فكم من خطة واستراتيجية عانت من هذا الداء وانتهت في الأدراج. هل تذكرون الخطة العشرية لتطوير الاقتصاد؟ من بقي من المسؤولين يذكرها؟

@fahed_khitan

fahed.khitan@alghad.jo

الأردن ثانيا بمجال كفاءة الطاقة في الشرق الأوسط

رهام زيدان
reham.zedan@alghad.jo

عمان - رغم ان الأردن حل ثانيا بين عدة دول في منطقة الشرق الأوسط التي حققت تقدما مرضيا في مجال اجراءات كفاءة الطاقة خلال السنوات الماضية، وفقا لتقرير صدر مؤخرا، إلا انه ما يزال امام هذه الدول، ومنها الاردن، مجالات لتحسينات أخرى يمكن عملها في هذا القطاع.

وأوضح التقرير الذي صدر بعنوان "حوكمة كفاءة الطاقة - التنظيم المؤسسي والتشريعي لكفاءة الطاقة" ان 8 دول من منطقة الشرق الاوسط حققت تقدما جيدا في مجال اجراءات كفاءة الطاقة، هذا اضافة إلى الاردن والمغرب والجزائر وتونس ومصر وفلسطين ولبنان وسورية.

وبين التقرير الذي أصدره مشروع "ميد – إينك" بمبادرة من الاتحاد الأوروبي لزيادة كفاءة استخدام الطاقة أن الأردن أعلن عن خطته لازالة الدعم عن اسعار المحروقات في العام 2014، بينما أعدت الدولة بعد ذلك خطتها الوطنية الأولى لكفاءة الطاقة ووضعت معايير لترشيد الاستهلاك في المنازل.

واشار التقرير إلى إنه بالرغم من احتلال الاردن لهذه المرتبة، مايزال بحاجة إلى جسد تنظيمي يتولى مسؤولية تنفيذ مشاريع كفاءة الطاقة، وضمان التنسيق بين الاطراف ذات العلاقة بهذه العملية.

وقدر التقرير ان يتراجع استهلاك الطاقة في القطاعات الصناعية والتجارية بنسبة 20 ٪ بحلول العام 2020، بالاستناد إلى الاستراتيجية الوطنية لقطاع الطاقة 2005-2020، كما اقر الاردن ارفاق ملصق لكفاءة الطاقة للأجهزة المستوردة.

وقال التقرير ان تطبيق ممارسات كفاءة الطاقة يمكن ان يولد فرصا مهمة للعالم النامي لمواجهة التغير المناخي وتحقيق النمو المبني على الابتكار، معتبرا ان بلوغ هذه التحسينات لن يكون مهمة سهلة، فهي تحتاج إلى مزيج من السياسات الحكومية، والتقدم التكنولوجي إضافة إلى آليات سوق للتأثير على سلوك ملايين المستهلكين ابتداء من المنشآت الصناعية الكبرى وصولا إلى المستهلكين المنزليين.

كما شدد التقرير على اهمية التعاون بين الجهات المعنية بكفاءة الطاقة والقطاع الخاص في وقت تقوم فيه الحكومة بدورها القيادي على ان تقوم بتطوير سياساتها وتشريعاتها واستراتيجيتها بهدف مواجهة تحديات كفاءة الطاقة.

يذكر ان الحكومة وقعت في وقت سابق مع الاتحاد الأوروبي على اتفاقية منحة أوروبية بقيمة 90 مليون يورو لدعم برنامج بعنوان الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في الأردن، وتعتبر هذه المنحة ضمن مساعدات العام 2015، فيما تتوزع هذه المنحة على عدة قطاعات منها 47.5 مليون يورو دعما لخزينة الدولة في هذا المجال.

السماح لحملة الثانوية من سنوات سابقة و«المغتربين» الالتحاق بأربع جامعات

الموافقة على قبول جميع طلبة «توجيهي الدورة الشتوية» في الجامعات

□عمان–الدستور – امان السائح

قرر وزير التعليم العالي د. وجيه عويس الموافقة على قبول جميع الطلبة الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية العامة الأردنية الدورة الشتوية (٢٠١٦)، وفقاً للحدود الدنيا لمعدلات القبول التنافسية للدورة الصيفية الحالية (٢٠١٦/٢٠١٧)، وحسب خيارات الطالب في طلب القبول الموحد المقدم سابقاً .

كما قرر عويس وبناء على التفويض الذي منحه اياه مجلس التعليم العالي بشأن اية مستجدات حول القبول الموحد الموافقة للطلبة غير المقبولين من الحاصلين على شهادات الثانوية العامة العربية في السنة الحالية (المغتربين)، أو الحاصلين على شهادة الثانوية العامة الأردنية في سنوات سابقة (عام ٢٠١٥ فما قبل)، والذين تقدموا بطلبات للقبول الموحد للعام الجامعي الحالي (٢٠١٦/٢٠١٧) قبولهم بتخصصات في اربع جامعات ، والسماح للمقبولين منهم أيضاً بالانتقال من تخصص إلى آخر داخل نفس الجامعة أو خارجها، وذلك وفقاً للحدود الدنيا لمعدلات القبول التنافسية للعام الحالي .ويشمل القرار جامعة آل البيت والحسين بن طلال والطفيلة التقنية ،وجامعة البلقاء التطبيقية/ كليات الكرك، والشوبك، والعقبة والجامعة الأردنية / فرع العقبة.

ودعت الوحدة جميع الطلبة الراغبين بالانتقال، أو القبول في هذه الكليات/ الجامعات مراجعة الجامعة المعنية مباشرة بعد إجازة عيد الأضحى المبارك. .

وسيتم إعلان قائمة الطلبة الذين تمت الموافقة لهم على الانتقال من تخصص إلى آخر داخل نفس الجامعة أو خارجها، والذين تقدموا بطلب انتقال من خلال برمجية الانتقال الالكترونية المتاحة على موقع وحدة تنسيق القبول الموحد بعد عطلة عيد الأضحى المبارك، علماً بأنه سيتم ايقاف عمل برمجية الانتقال مساء يوم الأحد القادم الموافق ٢٠١٦/٩/١١.

من جهة ثانية اغلقت وحدة تنسيق القبول الموحد الموقع امام استقبال اي من طلبات التجسير التي وصلت حتى مساء امس الى ١٥٠٠ طلب ، حيث سيتم اعلان اسماء المقبولين بعد عطلة عيد الاضحى.

فـاتــورة رداءة التعـلـيـم..!!

فكرة

حسين الرواشدة

مشكلة رداءة التعليم لا تتعلق فقط بمئات المدارس التي لم ينجح فيها احد، ولا بوجود اكثر من ١٠٠ الف طالب أمّي في الصفوف الاساسية الثلاثة الاولى، وانما ايضا في تصاعد اعداد "انصاف" المتعلمين الذين تخرجهم مدارسنا وجامعاتنا، هؤلاء خطرهم اكبر من خطر الاميين الصامتين الذين يعرفون قدر انفسهم فلا يتدخلون في الشأن العام، وليس لديهم الرغبة في السيطرة على القرار، فيما انصاف المتعلمين يفعلون ذلك واكثر، فقد اصبحوا يتحكمون في كل شيء، حتى اذا دقت ساعة الاصلاح فإنهم يتصدرون الصفوف الاولى باعتبارهم المؤهلين لذلك.

مشكلة رداءة التعليم التي انتجت انصاف المتعلمين انها انتجت ايضا منظومة القيم الفاسدة، وبالتالي فإن الفاتورة التي دفعناها كانت باهضة ومخجلة ايضا ، لاننا دفعنا قيمتها مرتين: مرّة على حساب التعليم الذي افتقد قيمته ودوره في تخريج الاجيال المؤهلين الذي يمتلكون المعرفة والوعي، ومرة اخرى على حساب منظومة الوقاية الاخلاقية التي يفترض ان تحصن مجتمعنا من الانقسام "والتسفل" ، ومن هجرة القيم الفاضلة باتجاه غرائز تفرز اسوأ ما في الناس من نفاق وفهلوة وخطابات استهلاكية، ومنظومة الاخلاقيات هذه لا تتعلق بالمجال الديني فقط وانما بالمجالات السياسية والاقتصادية والفكرية وغيرها، ولنا ان نتصور ما لحق بهذه المجالات من اصابات بالغة وما ترتب عليها من "تكاليف" دفعناها وربما سيدفعها ابناؤنا في المستقبل.

ما لم يستند اصلاح التعليم الى فكرتين اساسيتين : الاولى اصلاح العقل ومناهج التفكير ووسائل النظر لدى الطلبة والاخرى اصلاح منظومة الاخلاق والقيم، فإن ماكينة الانتاج في مدارسنا وجامعاتنا ستظل تضخ المزيد من اعداد "انصاف" المتعلمين، وهذه الانصاف ستفرز اوضاعاً مشوّة، واجيالاً مشوّة ايضاً، ومجتمعات عاجزة عن التطور والبناء، ولديها قابلية دائمة لتبرير الواقع والانحياز للانغلاق ورفض كل ما هو جديد.

في التجارب الانسانية – بلا استثناء– كان اصلاح التعليم بما يعنيه من اعادة الاعتبار – للعقل والعلم ولقيم الحرية والعدالة–، وبما يتضمنه من اعتراف بحق الانسان في التفكير والابداع والحياة الكريمة، هو المفتاح لتدشين مشروع "النهضة" ولو قدر لي ان اجيب على سؤال شكيب ارسلان قبل اكثر من مئة عام: لماذا تقدم غيرنا وتأخرنا، لقلت: ان المسؤول عن ذلك هو رداءة التعليم، بكل ما افرزته هذه الرداءة من تخلف وانحطاط.

لا يكفي –بالطبع– ان نسأل : كيف يمكن اصلاح التعليم، او من اين نبدأ في ذلك، فهذا يحتاج الى اعادة النظر في نظام التعليم وفلسفته من الاساس، بما يتناسب مع خصوصيات مجتمعنا وحاجاته ومع متطلبات العصر ايضا، لكن لا بد ان نسأل : من يتولى عملية الاصلاح هذه، او من هم المؤهلون للقيام بهذه المهمة، وزارة التربية والتعليم ومعها وزارة التعليم العالي مثلا؟ ام اننا نحتاج الى لجنة وطنية تضم خبراء موثوف فيهم (كما فعل الرئيس الامريكي ريغان عام ١٩٨٣ حين كلف ١٨ عضوا ينتمون للقطاع الخاص والحكومي التعليمي لدراسة واقع التعليم في امريكا واصدروا تقريراً عنوانه : الامة في خطر: أمر الزامي لاصلاح التعليم)، لا اريد هنا ان اخوض في النقاش الذي يجري حول ما تم انجازه على صعيد "تعديل" المناهج الدراسية بهذه الصورة التي خرجت عليها، وفيما اذا كان لوزارة التربية دور في ذلك(لا اعتقد)، او ان اخوض في تفاصيل الخطة التي اشهرها امس وزير التعليم العالي لاصلاح التعليم.

يكفي ان اسجل ملاحظتين: اولهما ان ما سمعناه امس الاول في حفل اطلاق الاستراتيجية الوطنية للموارد البشرية، خاصة فيما يتعلق بواقع التعليم، اصابنا بالصدمة لكنه طمأننا ايضاً / واذا كان مبعث الصدمة مفهوما فإن مبعث التطمين هو ان اعترافنا بالمشكلة يضعنا على الدرجة الاولى من سلم "الحل" اما الملاحظة الثانية فهي ان توفر الارادة السياسية لاصلاح "التعليم" يفهم منه بالضرورة ان الطريق اصبح ممهداً للاصلاح في المجالات الاخرى السياسية والاجتماعية، هذا بالطبع اذا اجتزنا امتحان اصلاح التعليم بنجاح، اما اذا لم يحدث ذلك فإن طريق الاصلاح السياسي ما زال طويلا.

18.الوفيات

1- مليحة عبدالرحيم ناصر الدين/ الجبيهة
2- خالد ادهم عبدالكريم القطان/ الرابية
3- هند مصطفى عثمان تفاحة/ الرابية
4- رندة رشيد الشطي/ اسكان الصيادلة
5- الياس جبر محفوظ بطشون/ الصويفية
6- ايڤون ابراهيم سلمان المدانات/ مادبا
7- ابراهيم فالح احمد حدوش/ السلط
8- واجد توفيق عبدالله المجالي/ القصر
9- ربحي «محمد سعيد» عبدالرزاق عواد/ الزرقاء
10- ندى خليل احمد الفاعوري/ جبل القصور
11- الياس جورج ابراهيم الناعوري/ السرو
12- ايهاب فريد موسى الربضي/ عجلون